تاريخ الاستلام: 2020/09/01 تاريخ القبول: 2021/04/27

استراتيجية تفعيل النظام الإقليمي العربي كضرورة لمكافحة الفساد في المغرب الكبير

A strategy to activate the Arab regional system as a necessity to combat corruption In the Maghreb

د.أحمد عبد مقبل الفقيه
جامعة تلمسان (الجزائر)
Ahmed_elfakih@yahoo.com

د.حاج محمد فضيلة(*)
جامعة معسكر (الجزائر)
fadila.hadj_mohamed@univ-mascara.dz

ملخص:

سادت عدة اتجاهات في أدبيات الأقاليم والمناطق حول أبعاد وحدود العلاقة بين النظم الإقليمية والقوى العظمى في النظام الدولي ,وانتهت العلاقة إلى أن بين النظامين الإقليمي والدولي هي بمثابة خط متواصل أحد طرفيه الخضوع والتبعية ,والطرف الآخر الانقطاع والتمايز مع غلبة سمة التغلغل على تلك العلاقة و هذا يشير إلى وجود فعل متبادل بين طرفي العلاقة ,وإن اختلفت قوة ذلك الفعل ,وعلاقات التغلغل نوعان ,النوع الأول :التغلغل الغير مؤثر وهو لا يمس طبيعة النظام الإقليمي ,ويتمثل النوع الثاني في التغلغل السياسي المؤثر الذي يمس طبيعة النظام ,ويؤثر في ميزان القوى السائد في النظام الإقليمي .

كلمات مفتاحية: الفساد-الاصلاح السياسي-النظام الاقليمي- القومية-القوة

Abstract:

There have been several trends in the literature of regions and regions on the dimensions and limits of the relationship between regional systems and superpowers in the international system, and the relationship concluded that between the regional and international systems is a continuous line one of the two sides of subordination and dependence, and the other party the interruption and differentiation with the predominance of the feature of penetration on that relationship There is a reciprocal action between the two sides of the relationship, although the strength of that act varies, and the penetration relationships are of two types. The first type is the ineffective penetration which does not affect the nature of the regional system. The second type is the influential political penetration that affects the nature of the system, Regional system.

.Keywords: Corruption - Political Reform - Regional System - Nationalism - Power

*المؤلف المرسل:

مقدمة:

لقد أضحى الفساد بكل أشكاله ومكوناته وباء يهدد المجتمعات الإنسانية فلم يقتصر على مجتمع دون الآخر أو دولة دون أخرى وصار يحمل خصوصية وصفة العابر للأقاليم والقارات ومنه قامت الجهود الدولية والإقليمية والوطنية بوضع البرامج والاتفاقيات وسن القوانين وإرساء المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية. ومن بين تلك الجهود فقد تعرضنا بالدراسة والتحليل للجهود العربية والدولية حيث لاحظنا القوانين ووضع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على مستوى الأقطار العربية غير كاف إن لم يؤسس على ترشيد للقوانين والسياسات وكذا الهياكل والمؤسسات، حتى يتسنى لها مهامها بجودة وفعالية.

أن قدرة الحكومة من خلال انتهاجها برامج ووضع سياسات تؤثر الأفراد وتضع جميع التسهيلات من أجل تشجيع وتنمية القطاع الخاص، بتوفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الملائمة للأفراد لبلوغ قدر من المساواة في العدالة حيث يتم التأكيد على الحرية الاقتصادية نظرا لطبيعة علاقتهما مع الحرية السياسية حيث تم على الصعيد العالمي والإقليمي التحول من التركيز على صياغة المشروعات التنموية في الخمسنيات إلى الاهتمام بالبرامج السياسات عن طريق الإصلاح الاقتصادي التي طرحتها مؤسسات " بروتن وودز" في أواخر السبعينيات، أواخر الثمانينيات.

الإشكالية: ما مدى تفعيل النظام الإقليمي العربي كاستراتيجية لمكافحة الفساد و للإصلاح السياسي بالمنطقة العربية؟

الفرضية: كل استراتيجية تفعيل النظام الإقليمي العربي لابد أن تأخذ بالحسبان واقع ومستقبل المنطقة العربية.

الإطار المنهجي: تتطلب الدراسة الاستعانة ببعض المناهج المناسبة والضرورية لمثل هذه المواضيع وفي هذه الدراسة استعنا ب:

-المنهج التاريخي : باعتباره يبحث في الأحداث التاريخية الماضية ويصف الظواهر والحقائق، بغرض الوصول إلى معرفة الظروف التي أحاطت بشأنها، وتطور الظاهرة موضوع الدراسة عبر تطورها في مختلف المراحل الزمنية .

-المنهج الوصفي التحليلي : فهذا المنهج مرتبط منذ نشأته بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجلات الإنسانية وطريقة تحليلها وتفسيرها بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية ما يساعدنا على فهم الظاهرة من خلال منهجية تركيبية للسياسات وبرامج، وكذا الهياكل والمؤسسات.

-المنهج الوصفي : يقوم اساسا على وصف الظاهرة الموضوع دراستها ويقف على ادنى جزئياتها وتفاصيلها كميا وكيفيا وهو مجموع الاجراءات البحثية التي تتكامل لوصف ظاهرة موضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا لاستخلاص دلالات ونتائج وتعميمها على بقية الظواهر المشابهة.

-الاقتراب الوظيفي البنائي : الذي يركز على البنية والنظام والوظيفة حيث تشير البنية الى مجموعة من الانشطة وقابلة للملاحظة والمشكلة للنظام السياسي، أما النظام فيشير الى التفاعلات المستخدمة كالإكراه الشرعي، وتعني الوظيفة سلوك أو عملية تصدر عن فاعل.

-الاقتراب النسقي : ينظر هذا النسق الى الحياة السياسية على انها نظام سلوك موجود

في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاءا، من خلال المدخلات والمخرجات، هذا النسق هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات، يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها.

-اقتراب علاقات الدولة بالمجتمع : اهتم بالتغيير والتنظيم في الدولة وعلاقة الدولة بالمجتمع، حيث ينظر اليه في بعض الاحيان أنه علاقة صراع من أجل بسط النفوذ وفرض القواعد والمعايير الخاصة بالدولة والمجتمع .

2. الإطار المفاهيمي للدراسة:

الفساد: إساءة استعمال السلطة لأجل تحقيق مكاسب شخصية فردية كانت أو جماعية، وذلك بطريقة مخالفة للأنظمة والقوانين، والمعايير الأخلاقية السامية.

الإصلاح: إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد، أو تحسين الحال و تصليحها.

النظام الإقليمي :على الرغم من تعدد الدراسات الحديثة الخاصة بالنظم الإقليمية فإن الباحث يواجه مشاكل حقيقية في ما يتعلق بتحديد مفهوم أو تعريف شامل للنظام الإقليمي تتعدد المصطلحات المستعملة للإشارة إلى هذا المفهوم إذ هناك منظوران للتمييز والتعامل مع النظام الإقليمي.

المنظور الأول: النظام الدولي يتفرع إلى عدد من النظم الفرعية الإقليمية و الأساس أن كون هذا المستوى التحليلي يعد نظاما فرعيا أو تابعا للنظام الدولي، من قيادة النظام إلى مستوى الدولة الوطنية وحدة أساسية من وحدات النظام الدولي، و أن تتم وفقا لتنظيم تراتبي (هراركي) مرورا بسلسلة النظم المتفرعة، إلى أن يصل إلى قيادة النظام الدولي عبر تلك السلسلة من النظم الفرعية الإقليمية .

هناك بعض الأقاليم تتميز بقدر من الانقطاع لها خصوصيتها التي تميزها عن مناطق، أخرى و هذا حسب رأي(1) .ORON YONG

المنظور الثاني: يُستعمل النظام الإقليمي في التحليل والتفسير لظواهر وتفاعلات النظام الرسمي وما يقدمه من العديد من الاقترابات لتحليل سياسات وتفاعلات النظام الرسمي من قبل السياسات الخارجية والإقليمية، كما يستعمل مصطلح النظام الإقليمي على أساس أنها تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معيّن، بينما من خصائص التفاعلات ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، أي تجميع لعدد من الدول القومية المتجاورة التي يجمع بينها إطار تفاعلي مميز وتشكل مرحلة وسطا بين الدول القومية والنظام الدولي من منطلق قيود بنيوية ونظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول، التي تقع ضمن الواقع الجغرافي الواحد.(2)

يوضح" بروس روسيت" أن هناك اختلافا واسعا بناءا على الطرق والصفات التي يستخدمها الأخصائيون في نظرية الإقليم، ومفهوم الإقليمية يوصف بأنه مفهوم متعدد الجوانب وأنها ليس شيئا واحدا بل أشياء متعددة وهذا ما أدى إلى بروز عدة اتجاهات في تعريف النظام الإقليمي واختلاف الدارسين والباحثين والأخصائيين في ذلك. (3)

وتعتمد الدراسات التي تأخذ بمستوى النظام الإقليمي) الفرعي (على أن إقامة منظمات إقليمية هو الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن القوميين وتجدر الإشارة كذلك إلى وجود علاقة وطيدة بين مفهوم النظام الإقليمي وبين نظريات التكامل والوحدة بين أعضاء مجموعات من الدول في بعض المناطق. ويمكن القول أن النظام الإقليمي يسمح منهجيا باستيعاب التفاعلات بين أعضاء النظام من جهة و العلاقة بين هذا النظام الفرعي من جهة أخرى وبين الأنظمة الفرعية والدول الأخرى والنظام الرئيسي، حتى ولو كان تقسيم النظام الدولي إلى أنظمة فرعية هي مسألة تجريبية محضة حسب بعض المحللين. (4)

إن الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة وكما ذهب"Ray Maghoory"التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي، كشرط أساسي للقول تشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي يحظى باعتراف خارجي وداخلي كنطاق متسم بتفاعلات مميزة فيكون النظام الإقليمي ذلك الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول ، يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء. (5)

عرَف"تومبسون "النظام الإقليمي على أنه "نمط منتظم نسبيا و مكثف من التفاعلات يكون معترف به داخليا و خارجيا بصفة متميزة ويكون إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متحاورين أو أكثر. (6)

و يرى"هاني إلياس الحديثي" رئيس مركز الدراسات الأسياوية بجامعة بغداد من جهة النظام الإقليمي مجموعة الدول المتجاورة جغرافيا والتي تتفاعل مع بعضها سواء كان ذلك التفاعل عدائيا أو تعاونيا و بالشكل الذي يؤثر في السياسات الخارجية لغيره من الدول و في خياراتها للسياسة الخارجية. (7)

يعرَف"لويس كانتوري"و"ستيفن شبيغل"اللذان برزا باهتمام دراسة النظم الإقليمية على الأفكار التي طرحت من قبل""كرازنر"و"جيرفز"و"هامسون أوسلر في إطارREGION THEORY""إلى وصف النظام الإقليمي بالنظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر، لتكون متقاربة و متفائلة مع بعضها البعض و لها روابط دينية ولغوية و ثقافية واجتماعية و تاريخية مشتركة،يساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية مواقف دول خارجة عن النظام. (8)

الإصلاح السياسي: مجموع التغييرات والتحولات في النمط السلطوي بهدف تحقيق جملة الشروط السياسية والاجتماعية وغيرها، ومن بينها الحق في المشاركة والمساءلة والمحاسبة والجودة والمشروعية وتحقيق النموذج الديمقراطي المشاركاتي، من خلال رشادة سياسية تهدف إلى التغيير والجودة لتحقيق النافع العام المجتمعي. (9)

3. المحددات الداخلية و الاقليمية لدول المغرب العربي:

تعد دول المغرب مسرح مواجهات عبر عدة مراحل متعاقبة وهذا تبعا لتعاقب المصالح والمنافسات بين الدول. فقد كان دول المغرب العربي مهدًا للحضارات وملتقى الديانات، فقد كانت بلاد جنوب البحر المتوسط في التاريخ القديم بحكم موقعها الجغرافي محل أطماع الدول الأوربية على مرّ التاريخ، (10)وهذا استنادا إلى التخطيط الاستعماري والى رغبة القوى الاستعمارية في إيجاد منطقة بحرية تتوافر على الثروات. وهذا ما جعل حوض المتوسط بؤرة الاهتمام العالمي. لأنه ممرّ حيوي بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، لذلك اشتد الصراع عليه خلال فترة الحرب الباردة وسارعت الدول الأوربية المطلة على حوض المتوسط من أجل إقامة علاقات أوربية متوسطية. وهذا تبعا لوزن الدولة في المستقبل وما يرتبط أساسا بحجم ما تملكه من مقومات وإمكانيات لعناصر القوة للوحدة القومية والتي تؤثر في طبيعة الخيارات الاستراتيجية في سياستها الإقليمية والأمر تطلب نخب فاعلة في دائرة صنع القرار في المحيط الإقليمي والقدرة على الاستغلال الأمثل للإمكانات والمقومات التي تشكل الهدف الرئيسي للسياسة الإقليمية في المتوسط والعناصر الغير المادية والتي تتمثل في المقومات المجتمعية التي تعكس بنية البيئة الداخلية للدولة بما تحويه من مجموعات سكانية ومقاطعات وقيم اجتماعية وثقافية وحضارية وتاريخية ودور هذه القيم والمؤسسات في زيادة ما يتمتع به دول المغرب العربي من جاذبية، ويساعدها على نفوذ إقليميا وعالميا، وتزيد قدرتها بوضع جدول الأعمال السياسة والعالمية إن كان هذا ضروريا، إلا أنه لا يكفي فالأمر يتطلب وجود قيادة ونخب فاعلة في دائرة صنع القرار لها نفوذ واضح وإدراك لطبيعة دور الدول في ضرورة إنشاء نظام إقليمي والقدرة على الاستغلال الأمثل لتلك الإمكانيات لخدمة الأهداف والتصورات المحددة. (11)

1.3بيئة النظام الاقليمي في دول المغرب العربي:

يمكن تحديد البيئة الخارجية للنظام الإقليمي من خلال توزيع القوة في هيكل النظام الدولي. حيث كلما اتجه هيكل النظام إلى التعددية زادت حرية حركة النظم الإقليمية وتوافرت فرصة التواصل أو الانقطاع عن النظام الدولي، لكن دون نفي خضوعها إلى إحدى القوى العظمى، ولابد من توافر التي تسعى إلى إثبات هيمنتها على النظام الدولي". وبعد ارتباط النظام الإقليمي بمصالح وأمن القوى العظمى تحديدا لنمط التدخل في شؤون النظام الإقليمي ويحدد مقدار الدعم الداخلي الذي يمكن أن تحصل عليها سياسات التدخل من القوى العظمى. وعندما يمثل النظام الإقليمي مكونا محوريا لأمن القوى العظمى تسعى تلك القوى إلى التأثير في النظام الإقليمي على إدراك هيكل النظام الدولي ومايوفره فرص للحركة واحتمال تعرضها للاختراق. وعدم الاستقرار. ومع أحداث11سبتمبر 2001اتجه هيكل

النظام الدولي نحو تعزيز طابع القطبية الأحادية، وبالتالي سادت القوى وعدم الاستقرار وكما سماها"مايكل هدسون" نتيجة لعدم إدراك ما يتعين القيام تجاه سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الترتيب الأمني القائم به. بل وإعادة صوغها بما يخدم أمنها. (12)

أما محددات البيئة الداخلية للنظام الإقليمي الذي يعتبر أحد مكونات النظام الدولي. ثبت تاريخيا، نتاج تفاعلات مكونات ذلك النظام سواء تفاعلاته على مستوى قوى النظام الدولي أو تفاعلاته على مستوى الدول. فالتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السفياتي اتسع ليشمل وهوكما يرى عدد الباحثين وكما التنافس على استقطاب حلفاء ذوي الموقع الاستراتيجي، وإدماجهم في نظم إقليمية شكلتها بمفردها أو بالتعاون مع إحدى قوى ذلك النظام. وهناك من الأقاليم ما نشأت نتيجة إدراك مجمعة من الدول المتقاربة جغرافيات كثافة تفاعلاتها وتمايزها عن النظام الدولي. ومثل هذا الإدراك يحركها هاجس الأمن أو ما سماه بوزان تعقيدات الأمن الإقليمي التي تنصرف إلى الارتباط الوثيق بين الاهتمامات الأمنية لتلك الدول فالأمن الوطني لأي منهالا يمكن تصوره بعيدا عن أمن باقي الدول، دون أن يعني ذلك غياب هذا الهاجس لدى قوى النظام الدولي، إلا أنها عادة ما يختلط باعتبارات أخرى ذات طبيعة سياسية وإيديولوجية. (13)

2.3-الإطار الجيوسياسي للنظام:

إن الدراسات المتعلقة بمنطقة المتوسط تناولت قضايا جزئية، ومن زوايا محددة بين وحدات منطقة بشكل منفرد، أو في إطار علاقات ثنائية أو ضمن علاقات متعددة الأطراف والتي تهدد الأمن الإقليمي أوأمن المتوسط بصفة عامة وهي:

أ-مشكلة إقليمية لها طابع دولي: تتمثل في الصراع العربي الإسرائيلي، إذ يعتبر الكيان الإسرائيلي أكبر تحد يواجه الأمة العربية. وأخطر تهديد لمصيرها وتخريب مستمر لكل طموحاتها القومية وبرامجها التنموية الاقتصادية والسياسية والثقافية والإخلال بالأمن فيها. لأن تحقيق الأمن لإسرائيل وفقا للمنطلقات الصهيونية لايمكن تحقيقها إلا على حساب الأمن العربي لأن الصراع العربي الإسرائيلي بالفعل هو صراع وجود وليس صراع حدود. (14)

وهذه المشكلة التي هددت الأمن الإقليمي بحوض المتوسط، كانت بدايتها اتفاقية ساكس بيكوعام1916ووعد بلفور 02نوفمبر1948ومهد هذا الإعلان عن ظهور صراع طويل بين العرب وإسرائيل.(15)

وعقدت اتفاقية سلام كامب ديفيد مع إسرائيل عام1979، وموزع الأصوات يخترق الموقع والتضامن في مؤتمر مدريد عام1991وما آل إليه في أوسلو عام1993. و واد ى عربة عام1994بعد أن أصبح السلام مع إسرائيل "خيارا عربيا استراتيجيا" ولكن بدون إستراتيجية (16). هذه المشكلة لم تتمكن القوى الدولية من إحلال سلام نهائي نظرا لتعقدها، وهذا لتعنت الطرف الإسرائيلي للرضوخ للمطالب العربية التي وافق عليها المجتمع الدولي، وأولها القرار الأممي رقم191 الذي طلب من إسرائيل أن تسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين أبعدوا عن أراضيهم، ثم القراران الأمميان242و338 القاضيان بتقسيم فلسطين إلى دولتين تتعايشان جنبا إلى جنب في منطقة الشرق الأوسط. (17) من بين أهم المشكلات المهددة للأمن الإقليمي المتوسطي مشكلة الأقليات المتعلقة بقضية الأكراد،"العراق"،"تركيا"،' 'إيران" فهاته الدول لا تعترف دساتيرها بأحقية هذه الأقليات في تأسيس كيان سياسي مستقل، والوسيلة الوحيدة هي إنشاء أحزاب سرية متطرفة تعبر من خلالها عن مطالبها باللجوء إلى الأعمال الإرهابية. (18)

أما مشكلة التنافس حول تقسيم مياه نهر الفرات بين كل من إسرائيل، تركيا، سوريا، الأردن والعراق. وهذا بعدما شرعت إسرائيل في حفر قناة تمتد على طول45ميل و20ميل في النهاية التي تمتد بين البحر المتوسط والبحر الميت.(19)

ب-الإرهاب: ما يعرف عن منطقة المغرب العربي إنها قاعدة خلفية لظاهرة الإرهاب الذي يعد من العوامل المهددة للاستقرار الإقليمي وعرف دول المغرب العربي موجة من الأعمال الإرهابية، حيث استخدمت العديد من الوسائل لتنفيذ العمليات الإرهابية في المطارات والقطارات إلى العمليات الانتحارية والهجوم على مراكز الأمن إلى التحريض على العنف باستخدام الوسائل الحديثة. (20)

وترجع ظاهرة الإرهاب إلى الانحراف الفكري لدى من يقوم بهذه الأعمال، وعدم وجود استراتيجية عالمية وإقليمية واضحة المعالم للتعامل مع المشكلة مما يعيد الإلحاح إلى التفكير في سبل مكافحة الإرهاب وأن الوقاية تبدأ من تحقيق الأمن الفكري الذي يتبعه تحقيق الأمن بجميع صوره. ولم تخلو منطقة المغرب العربي من نوع من التهديد، وإن كان مشكلة الأقليات لا يطرح بحدة في منطقة المغرب العربي. فإن بعض دول جنوب المتوسط تعاني منه كمشكلة الأكراد في تركيا وامتداداتها الجهوية. وكثيرا ما نجد بعض الدول ذريعة للتدخل في بعض المناطق بحجة محاربة بعض الأقليات المضطهدة. (21)

وهذا تكريسا لمبدأ حق التدخل واجب التداخل لدواعي إنسانية ،دفعا التفاوت بين الدول المغرب العربي إلي تبني سلوك تنافسي للتغلب عليه أعطى مصداقية لنظرية جالثونج التي أسماها الإحباط الهيكلي رغم خصوصية الوضع العربي.(22)

وهو ماجعل حالة التشتت والانقسام العربية مبنية على استمرار هذه الحالة، ومما زاد الحواجز والخلافات بين الدول العربية وتصعدها إلى مرحلة الصدام. وهذا ما يزيد الاختراق الدولي للمنطقة ويعمل على تقوية الأطراف الإقليمية والدولية المناوئة أو المعادية، ومما يزيد من إمكانية هيمنة إسرائيل على المنطقة بنفوذها العسكري وتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية ويحولها إلى لاعب رئيسي في صنع مستقبل المنطقة وفقا لمخططاتها التوسعية.(23)

إن الاعتماد على بناء هيكل المنطقة وربطها مع الخارج سواء عبر مشروع الشرق أوسطية الذي يمنح إسرائيل وتركيا الهيمنة الكاملة على مقدرات المنطقة بإشراف ودعم أمريكي. وعزل الدول العربية الواقعة على حوض المتوسط وربطها بهياكل أمنية وسياسية مع أوربا عبر مشروع المتوسطية، فالمدخل المناسب للرد على تلك المخاطر تمثل في إدراك أن التحديات التي تواجه وتهدد الدولة القطرية مترابطة، والاعتراف بالانتماء الإقليمي الذي لا يلغي الانتماء القومي وعلى ذلك يمكن بناء رؤية استراتيجية لبناء نظام إقليمي لها فعالية وتقوم على مجموعة مترابطة كالعمل المتواصل على تحقيق المصالحة السياسية بين الدول العربية بحيث يصح القول لانضمام قومي إذا كانت أطرافها ضعيفة وتأتي النزاعات العربية–العربية بشكل أحد أهم مظاهر الضعف على تنوع أسبابها وأشكالها: نزاعات حدودية، تناقض في المصالح الإقليمية، خلافات إيديولوجية، تنافس حول توجهات سياسية وغيرها.(24)

ويشير عدم التوازن بين الأهداف السياسية المستمدة من إيديولوجيات قومية عربية من ناحية وأهداف التعاون الوظيفي الإجرائي من ناحية أخرى هو ما أدى إلى انشغال أطراف بطبيعة خلافية، إضافة إلى الفشل في تحقيق لأهداف السياسية قدم مناخا من عدم الثقة في فاعلية وجدوى العمل المشرك ومؤسساتها. مما فوت فرصة ثمينة على إقامة نظام متوسطي مقارنة بتجارب أخرى أحدث من التجربة العربية ولا تمتلك المقومات التي ينطوي عليها المشروع العربي مثل الاتحاد الأوربي الذي استطاع أن ينتقل من مجرد تكتل للفحم والصلب عام 1952لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوربية عام1957ثم الاتحاد الجمركي عام1968. وصولا إلى معاهدة ماستريخت عام1991 والوحدة النقدية الأوربية عام2002 لينتقل من ستة أعضاء إلى خمس عشرة دولة.(25).

-3يعد التغيير في مضمون ودلالة مؤسسات المنظومة المغاربية من السعي للاندماج القومي إلى مجرد تكوين كومنولث بين الدول المغاربية وهي أفضل الأحوال جماعة ثقافية إقليمية استنادا إلى وجود أمة معروفة بين عديد من الدول. والملاحظ أن التهديدات الأمنية لمشاريع الشراكة هي المطروحة على منطقة المغرب العربي ترتيبات اقتصادية، أمنية وسياسية إقليمية جديدة، تطرح بالأساس في مواجهة أي محاولة اندماج مغاربية، بحيث أصبح على الدول المغاربية مواجهة مجموعة هواجس في المستقبل المنظور وهي:

-1هاجس الإلحاق: ويقصد بها إلحاق اقتصاد الدول المغاربية بالاقتصاد الإسرائيلي في حالة المشروع الشرق الأوسطي، وبالاقتصاد الأوربي في حالة الشراكة الأورومتوسطية، حيث أن ربط الاقتصاديات المغاربية بالاقتصاد الإسرائيلي في ظل موازين القوى الاقتصادية الحالية، يعني أن النتيجة ستكون في الغالب لصالح إسرائيل، ذلك أن تمتع إسرائيل بحجم اقتصادي كبير وحجم صادرات كبير ومستوى تقني عال وعلاقات دولية لا يملكها العرب عامة والمغاربية بصفة خاصة، إضافة إلى الدعم الذي تحصل عليها المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية من

مؤسسات اقتصادية عالمية، وكذلك الموقع الجغرافي المناسب، يجعل الاقتصاد الإسرائيلي في موقع الأقوى الذي يساعده على تكريس الموقع المتخلف للاقتصاديات المغاربية ضمن التقسيم الإقليمي للعمل، وإمكانية توزيع النشاطات الصناعية والخدمية بين إسرائيل والدول لصالح إسرائيل. (26)

وعموما فإن المشروع الشرق أوسطي هو سوق سيحقق لإسرائيل مكاسب سياسية واقتصادية منها تطبيع العلاقات مع الدول العربية، وإعادة تشكيلها بصفة تسمح لها التحكم فيها، ومن ثم التفوق النوعي في مجالات عديدة، ولا سيما التكنولوجيا العسكرية وفي الاقتصاد. (27)

وعلى صعيد الشراكة مع الاتحاد الأوربي، نجد أن أوربا تولي أهمية قصوى للقضايا الاقتصادية، وتؤدي هاته الشراكة في جانبها الاقتصادي إلى نشوء حالات من اللاتكافؤ، فاقتراح إنشاء منطقة التبادل الحر هي فكرة تنقصها الرؤية والتصور، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار عدم تكافؤ إمكانيات الدول في الضفتين من المتوسط، بمعنى أن هناك تباين صارخ فيما يملكه الجانبان، ويمكن توضيح ذلك بالرجوع إلى الناتج الأوربي تفوق بحوالي20مرة أرقان البلدان المتوسطية النامية، أما في الحالة الثانية فإن الفارق الهائل بين نسب الاستيراد والتصديرعند الاتحاد الأوربي وعند البلدان المتوسطية قد بلغت56%و52%على التوالي عند التوقيع على اتفاقية الشراكة. إذن من الواضح أن هذه الترتيبات الاقتصادية الإقليمية تطرح في مواجهة المنطقة المغاربية، فهي ترمي إلى تفكيكها وطمس هويتها والقضاء على عقيدتها وأهدافها القومية العليا.(28)

-2هاجس الاختراق: ويقصد به مشاريع الربط الإقليمي التي تتم بتخطيط أمريكي - إسرائيلي–أوربي عبر المؤسسات المالية الدولية، وعبر المشاريع الاقتصادية المذكورة سابقا، حيث إدماج إسرائيل في منظومة التفاعلات الإقليمية في المنطقة. وإن العامل السياسي يعتبر في هذه المرحلة من مراحل الصراع في الشرق الأوسط عامل مهيمن وحساس، ولهذا نلاحظ أن التعاطي معها إعادة ما يحصل بشكل غير مباشر، بأساليب أخرى، ولعل صيغة المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدخل في هذا السياق، أي تحفيز المتنازعين، ولا سيما المغاربة، على أن قبولهم بالتطبيع وقبولهم إسرائيل كدولة فيما بينهم، سيؤدي إلى إغراق المنطقة برمتها بالاستثمارات الأجنبية.(29)

وهذه هي البداية لتفصل المنطقة المغاربية، ووضعها نهائيا في خدمة السياسة الأمريكية من خلال مشروع الشرق أوسطية ودور إسرائيل فيها، لأن هذا المشروع هو "مشروع أمريكي–صهيوني قديم تم طرحه مجددا على أرض الواقع، ويستند إلى التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ويفرض على الساسة الرسميين العرب والمغاربة، مستغلا مرحلة انفراد أمريكا بالسيطرة على النظام الدولي، وهو مرتبط في وجوده وتحقيقه بهذا النظام وديمومته وسيطرته على المنطقة العربية ومواردها الاقتصادية وقدرتها السياسية." وعلى صعيد الشراكة الأورومغاربية، نرى بان الموقف السياسي والأمني لأتحاد الأوربي تجاه الدول المتوسطية، متذبذبا ويسوده كثير من الغموض، فانتشار قوات تدخل سريعة من طرف الدول الأوربية الجنوبية، بهدف استرجاع السلم في المتوسط–كما يزعمون–تثير شكوك وقلق الدول الجنوبية للمتوسط، في استعمالها بصورة غير متوازنة وطبقا لمصالح الدول الغربية .

-3هاجس الاختناق والانسحاب: وذلك من خلال عزل وتهميش بعض البلدان المغاربية بانتهاج سياسة الحصار كما هو الحال بالنسبة لليبيا والسودان، أما الانسحاب فهو ناجم عن عدم التوازن الاستراتيجي بين العرب والمغاربة وإسرائيل، فالأخيرة تملك أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية وفي هذا الصدد صدرت وثيقة من مجلس المستشارين في وزارة الخارجية الأمريكية بداية عام2004 وقد عُرضت هذه المذكرة المتعلقة بالسياسة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط على الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش وكبار مسؤوليه، في الاجتماع السنوي الأول التقليدي من شهرجانفي2004،وتقول هذه المذكرة بضرورة أن يشهد عام 2004اختراق الملف السوري الذي ظل معطلا بشروط مسبقة، يكون الهدف منها التوصل إلى اتفاقيات سلام تمهيدية، وان هذه الاتفاقيات يتم تطويرها في مرحلة لاحقة للاتفاق النهائي، الذي من المنتظر أن يكون في عام2005، وان اللقاء واجبا لابد أن يتم بين رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس السوري

في منتصف العام، إلا أن ذلك سيرتبط بتقدم نسبي طفيف في المحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والسوريين. أما عن ليبيا وهو ما يهمنا لأنه دولة مغاربية فحسب المذكرة–بعد التطورات الأخيرة، أصبحت نقاط ارتكاز للوجود الأمريكي الدبلوماسي والمخابرات،حيث دعت هاته المذكرة إلى أن تلعب ليبيا دورا محوريا في الدعوة لإدارة المفاوضات السرية في واشنطن مع إسرائيل، لبحث ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وذلك استنادا إلى الخبرة الليبية وإسهامها في إخلاء المنطقة من هذه النوعية من الأسلحة.(30)

-4هاجس الانشقاق:

في ظل تبني ترتيبات الإقليمية الجديدة الشرق الأوسطية والأورو متوسطية، فالمغرب العربي بصفة خاصة يعيش أكبر أزمة تاريخية، وبالتالي تتجزأ المنطقة المغاربية إلى مناطق نفوذ لقوى دولية إقليمية عديدة وتتعدد النظم الإقليمية التي تنتمي إليها هذه الأجزاء، وهنا يبرز أكثر من مشروع. وعلى رأس هذه المشروعات فكرة إنشاء نظام إقليمي شرق أوسطي أو نظام إقليمي أورو مغاربي. إن المشروعات الإقليمية كثيرة وسوف تتنافس فيما بينها، غير أنها جميعها تنطوي على محاولة وراثة المنطقة المغاربية التي ستضمحل وتزول أمام حدة التحديات الداخلية الإقليمية منها والعالمية وستتفتت الأقطار المغاربية بين هياكل إقليمية بديلة، وتبقي المنطقة فضاء أو فراغا إقليميا بالمعنى الجغرافي الضيق، وبعد دمج بلدان المغرب العربي، خصوصا المغرب، تونس، الجزائر، وهو ما يعبر عن شمال إفريقيا في نظام إقليمي أور ومتوسطي أو شرق أوسطي سيتم عزل وتهميش بلدان الأطراف السودان ،الصومال، اليمن، وضمها إلى منظومات خاصة بإفريقيا والقرن الإفريقي.(31)

ج- المفارقة بين دوافع الوحدة وإنجاز المؤسسات في المنطقة العربية: مفارقة بين المشاريع والأفكار وتحقيق الأهداف والإنجازات، ويمكن رد الإخفاق إلى أسباب ومن بينها عدم مراعاة واقع البلدان وظروفها الخاصة، غياب تصور وتخطيط واستراتيجية شاملة ومتكاملة مما أدى عدم وضوح الأهداف المرحلية والبعيدة المدى وآليات تنفيذها، اختلاف الأنظمة السياسية وشكل الحكم فيها، انعكاس الخلافات السياسية والأمنية على العلاقات البنية والإقليمية، عدم وجود المناخ والآليات لترشيد القرارات السياسية والبرامج الخاصة بالعمل المشترك، بإضافة إلى العوامل الخارجية كسياسات الدول العربية الأوروبية ن الإدارة الأمريكية تجاه المنطقة العربية. (32)

4. الأزمات البنائية للدول والأقطار العربية:

وأهم مظاهر الأزمة البنائية للدول العربية:

-عدم استكمال عملية البناء المؤسساتي للدولة، ضعف وهشاشة المؤسسات رغم تضخم أجهزتها وآليات عملها، غلبة طابع التأزم والتوتر، اهتزاز شرعية الأنظمة الحاكمة، غلبة الطابع الريعي وشبه الريعي، غلبة الطابع التسلطي والاستبدادي وبالأخص استفحال مظاهر الفساد، بشتى أنواعه، وغياب مشاريع تنموية وإرادة حقيقية للإصلاح.

-تحدي التخلف: وتتجلى مظاهره في الأزمات الهيكلية ومنها أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، أزمة الاستقرار، أزمة تنظيم السلطة.

-تحدى أزمة البحث العلمي والدراسات العلمية: تحدي البحث العلمي ومراكز الدراسات الاستراتيجية والاستشرافية ومراكز التخطيط والدراسات العلمية في ميادين صنع السياسات مقارنة مع الأنظمة والدول الغربية، وتظهر جلية من خلال ضعف التراكم العلمي وندرة الدراسات الإمبريقية (تحليل كمي وكيفي) وقلة الدراسات المقارنة والاستشرافية. (33)

1.4 -إصلاح وتفعيل أطر ومؤسسات النظام الإقليمي العربي:

إن أي إصلاح حقيقي وجذري لابد أن يرتكز على تراكمات ومشاريع سابقة ضمن استراتيجية تقييمية حقيقية موضوعية مبنية على النظر إلى الإيجابيات وتثمينها وإحصاء السلبيات وتفاديها، ثم وضع السياسات التي تقوم أساسا على إرادة سياسية رشيدة (جادة وصادقة). ومن ثم فدراستنا هذه والتي أعتبرها كمحاولة علمية لمشروع إصلاح وتفعيل النظام الإقليمي العربي، فإننا نستند فيها إلى

تراكمات وخبرات علمية ومشاريع ومقترحات سابقة في هذا الموضوع، ويمكننا القول إجمالا. أن إمكانية تحقيق مشروع تكاملي وحدي في المنطقة العربية يتطلب إصلاح وتطوير الجامعة العربية:(3 4)

أولا: إصلاح للأطر القانونية والمؤسساتية ومؤسساتها: شغلت عملية إصلاح الجامعة العربية مكانة متميزة لدى بعض دول المنطقة وهذا منذ تأسيسها وإلى يومنا هذا سواء من خلال القمم المتعاقبة للجامعة أو من خلال الدراسات المتخصصة والمهتمة بهذا الشأن، وقد كانت القمة العربية التي انعقدت في الجزائر قد حاولت أن تقوم بعملية جراحية على قاعدة إصلاح الجامعة وإعادة جمع الشمل العربي ومواجهة العالم العربي ، وقد عانت الجامعة العربية منذ نشأتها التجزئة والقطرية وكثيرا ما كانت الخلافات السياسية في المراحل السابقة ناتجة بالأساس عن التناقضات الناشئة عن طبيعة التفرقة ودولها، وقمة الجزائر طرحت مبادرة إصلاحية، وتم تقديم عشرة مبادرات إصلاحية قدمت إلى أمانة الجامعة أبرزها وثيقة العهد السعودية والتي سبق أن تم عرضها أمام قمة تونس الأخيرة التي تم إلغاؤها، ثم جاءت مبادرة الإصلاح الجزائرية في قمتها بالجزائر، والتي حاولت أن تضع يدها على الجرح والتفكير في إصلاح حقيقي وجذري. (35)

ثانيا: تطوير وتفعيل المجتمع المدني على الصعيد الإقليمي العربي: إن إصلاح مؤسسات المجتمع المدني العربي لابد أن يحتوي على الأسس والمداخل النظرية وذلك بإصلاح أطرها وبنائها القانونية والمؤسساتية، وكذا سياساتها وبرامجها، إلا أنه لابد من الإشارة لمقياس هام وهو الحكم على صلاح هذه المنظمات وبرامجها، إلا أنه لابد من الإشارة لمقياس هام وهو الحكم على صلاح هذه المنظمات الإقليمية الأهلية، فإذا ما نظرنا إلى الواقع العربي وجدنا ثم منظمات تسعى للعمل الصادق والجاد لقضاياها وقضايا هذه الأمة العربية الإسلامية وذلك بطرحها للمشاريع والإنجازات، كما أنه هناك منظمات تعمل على نشر مبدأ التجزئة والتفتيت نمطين من العمل الأهلي (مؤسسات المجتمع المدني) ، نمط وطني قومي إسلامي يعمل لقضايا ومصالح هذه الأمة الاستراتيجية، ونمط تغريبي المرجعية والغاية والتمويل والأهداف. ومن ثم فالعمل الأهلي الإصلاحي الحقيقي هو ذلك الذي يجب أن ينبع من المجتمع ويعبر عن حاجاته وثقافته الحضارية ضمن المكونات ومنه فالحاجة «... العروبة، الإسلام، التاريخ، والثقافة المشتركة » الأساسية لهذه الأمة ملحة وضرورية للدفع ودعم هذه النماذج الأهلية البناءة، فهو واجب وضرورة أخلاقية ووجدانية تابعة عن روح الشعور بانتماء لهذه الأمة وقضاياها.(36)

5. خاتمة:

سادت عدة اتجاهات في أدبيات الأقاليم والمناطق حول أبعاد وحدود العلاقة بين النظم الإقليمية والقوى العظمى في النظام الدولي وانتهت العلاقة إلى أن بين النظامين الإقليمي والدولي هي بمثابة خط متواصل أحد طرفيه الخضوع والتبعية, والطرف الآخر الانقطاع والتمايز مع غلبة سمة التغلغل على تلك العلاقة و هذا يشير إلى وجود فعل متبادل بين طرفي العلاقة, وإن اختلفت قوة ذلك الفعل, وعلاقات ا لتغلغل نوعان, النوع الأول: التغلغل الغير مؤثر وهو لا يمس طبيعة النظام الإقليمي, ويتمثل النوع الثاني في التغلغل السياسي المؤثر الذي يمس طبيعة النظام, ويؤثر في ميزان القوى السائد في النظام الإقليمي. وارتبط انتشار النظم الإقليمية بحصول الكثير من الدول على استقلالها وانتشار الروح القومية بينها, الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى الوفاق السياسي, الذي أسهم في إدراكها لتمايزها عن النظام الدولي. وبانتشار القوة في النظام بالتدريج لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السفياتي) سابقا (المحتكرين الوحيدين للقوة وحتى بالنسبة للقوى الكبرى الأخرى) لا سيما القوة النووية (,إذ صعدت قوى إقليمية ممتلكة للسلاح النووي, وتوافرت بعض الأقاليم فرصة انقطاع تطور تفاعلاتها عن تفاعلات النظام الدولي، وارتبط ذلك بتزايد إدراك القوى العظمى تقاطع بعض مصالحها مع تلك القوى الإقليمية ،لما أوجد أرضية مشتركة بينهما فحرصت على تحقيق المصالح دون غيرها ، وهو ما أعطى النظم الإقليمية قدرا من الاستقلال في تحقيق مصالحها الواقعة خارج حدود تلك الأرضية.

6. قائمة المراجع:

1 -محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية. الطبعة الأولى، 2002،ص ص20-23.

2 -المرجع نفسه، ص22.

3- فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الخمسة الكبرى: دراسة في العلاقات الغربية الدولية والعربية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى،. 1998. ص ص22-23.

4-عبد القادر محمودي، النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، 2008،ص. 72

5-علاء الدين هلال، جميل مطر، النظام العربي الإقليمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1983،ص89.

-6فواز جرجس، مرجع سبق ذكره،ص24.

7-هاني إلياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى. 1998. ص22.

8 -ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى. 1985. ص57.

9- malin gunnarsson '' regonalism and security to consepts in the wind of change in' 'www.omuse/cerum/puplikationer/pdf s/MSB1006/PDF

10-rymon aran .paixet gurre entre les nations in http:// www.edu./unupress/pdss.bsb 1086.pdf

11 -عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والأفاق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص11.

12 -إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2010،ص 36.

13-المرجع نفسه، ص53.

-14 Lucy Dumas, Les lieux de la méditerranée: Présentation géographique. Paris: Fondation pour les études de défense nationale. 1992. P28.

15-العايب خير الدين،الأمن في حوض البحر المتوسط في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, فرع العلاقات الدولية. جامعة الجزائر1994-1995.ص28.

16-المرجع نفسه.ص29

-17جمال مظلوم، أزمة المياه في إسرائيل وأبعادها. القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والتوزيع،ط1999،1،ص15.

18-ظافر الحسن، قضايا عربية ساخنة. بيروت: دار اللواء للصحافة والنشر. ط2006،1، ص75.

-19Lucy Dumas, Les lieux de la méditerranée. Op.cit.p21.

20-خير الدين العايب ، الأمن في حوض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة مرجع سبق ذكره. ص28.

21-جمال مظلوم، أزمة المياه في إسرائيل و أبعادها، القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والتوزيع. ط1999،1، ص15.

22-أحمد فلاح العموش. ،مستقبل الارهاب في القرن الحادي والعشرين، الرياض: مركز الدراسات والبحوث العربية، 2006،ص115.

23-عبد الحفيظ بن عبد الله بن أحمد المالكي، نحو بناء استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الارهاب. رسالة دكتوراه. كلية الدراسات العليا. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2006. ص11.

24 -Riadh Bourich. ''L'Algérie et la sécurité en Méditerranée''. Le quotidien d'Oran du 14/02/2008.

25-فيصل كلثوم، النظام العربي بين الواقع والطموح. دمشق: مركز الدارسات الاستراتيجية، 2003 ص ص26-27..

26-المرجع نفسه، ص29.

27 Http://www.iiss.org/publications/bynow/originalpath:/publications/by-now/? entry id9:23212.Consulté le 23/03/2011.

28-Ibid. p02

-29Rafael Grasa, ''La Conférence Méditerranéenne Alternative», in Bichara Khader, Le PartenariatEuro-méditerranéenne, Paris: l'Armattan, 1995. P193.

30 –Ibid. p194

31-وسام جميل توفيق،"الشرق أوسطية: نظام سياسي أو اقتصادي؟ ولمصلحة من؟، في الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، السياسة الدولية. العدد124، السنة2004. ص34.

32 -فيصل كلثوم ،مرجع سبق ذكره،ص28.

33 -وسام جميل توفيق، مرجع سبق ذكره، ص34.

34- حمودة المختار سالم، الشرق أوسطية بين ثقل الواقع وطموحات المستقبل، رسالة ماجستير، الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2000.، ص96.

35-المرجع نفسه،ص97.

36- المرجع نفسه،ص97.